

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٥

بشأن الموافقة على بروتوكول الدورة الأولى للجنة الوزارية المشتركة للتجارة والتعاون الاقتصادي الموقع في طهران بين حكومتى جمهورية مصر العربية وإيران بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛  
وعلى موافقة مجلس الشعب ؛

قرر :

مادة وحيدة - الموافقة على بروتوكول الدورة الأولى للجنة الوزارية المشتركة للتجارة والتعاون الاقتصادي الموقع في طهران بين حكومتى جمهورية مصر العربية وإيران بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٥ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ ذي الحجة سنة ١٣٩٥ (٢٥ يناير سنة ١٩٧٥)

أنور السادات

## بروتوكول

الدورة الأولى للجنة الوزارية المشتركة  
للتجارة والتعاون الاقتصادي

بين جمهورية مصر العربية وإيران

انضمت الدورة الأولى للجنة الوزارية المشتركة للتجارة والتعاون الاقتصادي بين كل من جمهورية مصر العربية وإيران في الفترة من ٢٠ مايو إلى ٢٥ مايو ١٩٧٤ وقد رأس الوفد المصرى السيد الدكتور عبد المرزق مجازى النائب الأول لرئيس الوزراء ورأس الوفد الإيرانى صاحب السعادة هو شينج أنصارى وزير الشؤون الاقتصادية والمالية .

ويوضح الملحقان ١ ، ٢ المرفقان أسماء أعضاء الوفدين وطبقا للبادئ التى وضعتها القادة العظام لكل من مصر وإيران لتوسيع وتوطيد العلاقات الاقتصادية بين الدولتين ثانياً وعلى الصعيد الدولى فقد أعلن الطرفان المتعاقدان عزمهما الأكد على توثيق وتسهيل التطور الدائم وتقوية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين كلا الدولتين للمصلحة المتبادلة .

ثالثا : يجوز للإدارات ، بالاتفاق فيما بينها ألا تحجر حسابات شهرية وأن تسوى قيمة كل قائمة بموجب شيك أو كيبالة ترفق بهذه القائمة .

(ب) الحوالات البرقية :

أولاً : تجل الحوالات البرقية حسب الحالة مع الحوالات (على حوافظ) أو مع الحوالات (على قوائم) .

ثانياً : ترفق بالحساب الشهرى الحوالات البرقية ومعها إشعارات السحب الخاصة بها بقدر الإمكان ، وإشعارات السحب التى ترد لإدارة الدفع بعد إرسال الحساب المدرجة عليه الحوالات البرقية الخاصة بها تعاد لإدارة السحب ملحقة بأحد الحسابات التالية .

ثالثاً : أحكام الفقرة ب (ثانياً) آتية الذكر لا تسرى على الحوالات البرقية (على قوائم) .

الباب الخامس

أحكام ختامية

(المادة ١٤٣)

تنفيذ النظام ومدة العمل به

١ - سيصبح هذا النظام نافذا اعتباراً من يوم تنفيذ الاتفاق الخاص بالحوالات البريدية .

٢ - وسيكون له نفس مدة هذا الاتفاق ما لم يحدد باتفاق مشترك بين الأطراف ذات الشأن .

## وزارة الخارجية

قرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ١١١٣ لسنة ١٩٧٤ الصادر بتاريخ ٧ يوليو سنة ١٩٧٤ الخاص بالموافقة على الاتفاق الخاص بالحوالات البريدية بالبطاقات والقوائم والموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٥ ؛

قرر :

مادة وحيدة - ينشر في الجريدة الرسمية الاتفاق الخاص بالحوالات البريدية بالبطاقات والقوائم والموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٥ ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٧٤ ما

نحراً في ٩ ربيع الأول سنة ١٣٩٥ (٢٢ مارس سنة ١٩٧٥)

إسماعيل فهمى

وقد أدرك الطرفان الأهمية الخاصة لهذا التعاون وعن عزمهما على خلق أكثر الظروف ملائمة لتنمية هذا التعاون .

والوصول إلى هذا الغرض ، ففقد وضعا في اعتبارهما رغبة مصر في المشروع في برنامج واسع للتعيم وتنمية اقتصادها وقدرة إيران على المساهمة الفعالة والتعاون في تنفيذ مثل هذا البرنامج .

وفي ضوء هذه الاعتبارات فقد توصل الطرفان إلى الاتفاق التالي :

#### التعمير :

واقفت إيران على المساهمة في تعيم مدينة بور سعيد - وهذا يتضمن إقامة المشروعات التعميرية وكذلك تنمية الجماعة .

ومن أجل هذا الغرض فقد وافق الجانبان على إنشاء شركة مشتركة استشارية للهندسة والبناء في مصر متناصفة وتقوم هذه الشركة بتنفيذ مشروعات التعيم الخاصة التي تقدمها السلطات المصرية ، وقد وافقت إيران من حيث المبدأ على أن تمد مصر بفروض ميسرة تبلغ قيمتها ٢٥٠ مليون دولار أمريكي على أساس دراسات الحدودى التي يوافق عليها بالنسبة لكل مشروع وتقدم هذه القروض بالتعاون مع الوكالات الدولية أو على أساس شائى وسوف يجتمع ممثلو الهيئات المختصة لكل الدولتين في القاهرة في يوليو ١٩٧٤ لمناقشة وتنفيذ تفاصيل هذا التعاون .

#### التعاون الاقتصادى :

١ - ( أ ) وافق الطرفان على الدخول في مشروعات مشتركة في مصر وذلك في مجالات تهم الجانبين مثل مختلف مبادئ الصناعة والتعدين والصناعة الزراعية .

( ب ) وسوف يتم تنفيذ هذه المشروعات بالمشاركة بين إيران ومصر أو بالاشتراك مع دول عربية أخرى يتم بمثل هذه المشروعات .

( ج ) ومنتجات مثل هذه المشروعات المشتركة سوف تخصص للاستخدام في مصر وإيران أو للتصدير المشترك إلى أسواق ثالثة .

( د ) وفى هذا الصدد وافق الجانبان على المشاركة في مشروع لإنتاج ٣٠٠,٠٠٠ طن من الكاشدر سنويا باستخدام الغاز الطبيعى المصرى .

وقد وافق الجانبان أيضا على إنشاء مايلى :

( ١ ) مصنع للأسمدة الفوسفاتية باستخدام الكبريت الإيرانى والفوسفات المصرى وذلك لإنتاج حوالى ١٠٠٠ طن P 205 يوميا .

( ٢ ) مصنع لـ D.M.T. والـ Plastics وذلك بطاقة سنوية حوالى ٨٠,٠٠٠ طن ، ٥٠,٠٠٠ طن على التوالي باستخدام الخامات المتوفرة في مصر بالإضافة إلى مواد أخرى وسيطة في كلا البلدين .

( ٣ ) مصنع لفزل القطن قوامه ١٠٠,٠٠٠ مغزل .

( د ) واستجابة لحدوى المشروعات الفردية وافقت إيران من جانبها على تقديم تسهيلات مالية لإنهاء المشروعات السابق ذكرها والمقدرو تكاليفها بحوالى ٤٠٠ مليون دولار أمريكي - وسوف يجتمع خبراء الدولتين في القاهرة في يوليو ١٩٧٤ للتفاوض بخصوص الظروف والشروط التي سوف ينفذ في ظلها المشروع .

٢ - وقد رحبت إيران بدعوة مصر لإقامة منفذ تجارى وصناعى لها على ساحل البحر الأبيض المتوسط في الأراضى المصرية بما يشمله من تسهيلات لاوائى وقد تم الاتفاق على أن يفتح ممثلون من الدولتين في القاهرة في سبتمبر ١٩٧٤ لمناقشة تفاصيل هذا البرنامج .

٣ - وقد عبر الجانبان عن اقتناعهما بشأن التوقيع اليوم على اتفاقية ضمان استثمار بين جمهورية مصر العربية وإيران - وحذف هذه الاتفاقية هو تشجيع وتيسير برامج الاستثمار بين الدولتين .

٤ - وافقت إيران من حيث المبدأ على أن تشارك في مشروع متعدد الأطراف لإقامة خط نفط أنابيب البترول من السويس إلى بور سعيد لمواصلة شحنه إلى أوروبا وغيرها - وقد وافقت مصر على أن تضع تحت نظر إيران في الوقت المناسب التفاصيل المتعلقة بالمشروع .

٥ - وقد عرض الجانب المصرى على إيران أن تشارك في خطة توسيع قناة السويس وذكر الجانب الإيرانى أن مشاركة إيران في مثل هذا المشروع يمكن أن يتم في نطاق الاتفاقية المقردة بين الطرفين بأن تنشأ إيران ، نفذا تجاريا وصناعيا على ساحل البحر الأبيض المتوسط في الأراضى المصرية . وسوف يتحدد القدر الذى تسهم به إيران في مشروع توسيع قناة السويس بعد مناقشة تفاصيل هذا المشروع بين السلطات المختصة في كلا الدولتين .

٦ - وقد وافقت إيران على أن تتعاون مع مصر في برنامج يهدف إلى الاستخدام الكامل للطاقات المعطلة للصناعات المختلفة في مصر .

وقد تمت الموافقة على أن يتم هذا التعاون ابتداء في مجالات الكيماويات ، الورق ، الإطارات الداخلى والخارجية بالإضافة إلى إنتاج القطن والخيوط الصناعية وسوف يجتمع فريق من الخبراء الإيرانيين في القطاعين الخاص والعام في يوليو ١٩٧٤ في القاهرة مع نظرائهم من المصريين ويقومون بزيادة المواقع التي ستنشأ عليها المصانع كى يمكن الاتفاق على الترتيبات التي ستخضع لتنفيذ هذا البرنامج - وفى هذا الصدد عبرت إيران عن رغبتها في تقديم اثنتان لا يزيد عن ١٠٠ مليون دولار أمريكى لتنفيذ هذا البرنامج .

وسوف يتم السداد عن طريق شحن جزء من الإنتاج الاضافى الذى تحقق إلى إيران أو عن طريق ترتيبات أخرى تم الموافقة عليها .

ملحق ( ١ )

الوفد المصري

- صاحب السعادة د. عبد العزيز مجازى ، نائب أول رئيس الوزراء  
جمهورية مصر العربية .
- صاحب السعادة السيد إبراهيم سالم مجدى ، وزير الصناعة والموارد  
والتعدينية .
- صاحب السعادة د. طاهر أمين ، الهيئة العامة للتصنيع .
- صاحب السعادة السيد جمال محمد على ، وكيل أول وزارة الإسكان  
والتعمير .
- صاحب السعادة السيد حامد عبد المجيد ، وكيل وزارة - وزارة السياحة  
والطيران المدنى .
- صاحب السعادة د. عبد الرازق عبد المجيد ، وكيل وزارة هيئة  
الاستثمار العربى .
- صاحب السعادة د. أحمد سعيد دويدار ، نائب رئيس جهاز التعاون  
العربى والاستثمار .
- صاحب السعادة السيد محمود عبد الحميد شلبي ، وكيل وزارة لشئون  
التجلىل التجارى ووزارة التجارة الخارجية .
- السيد أحمد فوزى عطية ، مدير مكتب صاحب السعادة الدكتور مجازى .
- السيد محمد الشناوى ، مدير عام العلاقات العامة .
- السيد شاكر فهمى خليل دسوقى ، سكرتير خاص لصاحب السعادة  
الدكتور مجازى .

ملحق ( ٢ )

الوفد الإيرانى

- صاحب السعادة السيد هوشنج أنصارى ، وزير الشؤون الاقتصادية  
والمالية .
- صاحب السعادة السيد فاروق ناجما بادتى ، وزير الصناعة والتعدين .
- صاحب السعادة السيد حسن على مهران ، نائب وزير الشؤون  
الاقتصادية - وزارة الاقتصاد .
- صاحب السعادة السيد مانوشير بيرون ، نائب وزير - وزارة الإسكان  
وتخطيط المدينة .
- صاحب السعادة السيد أحمد نحرزاده ، نائب وزير الشؤون التجارية  
وزارة الاقتصاد .

٧ - كأداة فعالة لتنفيذ وملاحظة المشروعات المختلفة والمشروعات  
المشتركة وافق الطرفان على أن ينشأ فى القاهرة بنك استثمار إیرانى مصرى  
تضمن أنشطته التوزيع السلم للأرضة اللازمة لتنمية البراج الثنائية  
والمعتدة الأطراف .

وسوف يبدأ البنك برأسمال ٢٠ مليون دولار أمريكى يكتب فيه  
الجانبان نسبة ٥٠ - ٥٠ ، وسوف يجتمع ممثلو البلدين فى القاهرة فى يونيو  
١٩٧٤ لإنهاء الترتيبات الخاصة بإنشاء هذا البنك

التجارة :

١ - وبصدد الرضبة الأكيدة لتنمية التجارة على أساس ثنائى وتمتد  
الأطراف فقد وافق الطرفان على بذل الجهود المشتركة وبالتعاون مع  
الدول الأخرى التى تبهمها الأمر فى آسيا وأفريقيا بهدف مضاعفة  
القدرات التجارية والصناعية والزراعية لهذه المناطق لصالح شعوب هاتين  
القارتين .

٢ - وقد أظهر الجانبان ارتياحهما بشأن توقع اتفاق تجارى اليوم  
بين كل من جمهورية مصر العربية وإيران والذى يأملان فى أنه سوف  
يد ويسهل تدفق السلع بين البلدين .

٣ - وقد عبر الجانب المصرى عن اهتمامه بأن يستورد من إيران آلات  
ومعدات وعدد ومعدات بناء الطرق وذلك لاستخدامها فى برامج التعمير  
والتصنيع ، كما عبرت مصر أيضا عن استعدادها لشراء ١٠٠٠ أتوبيس  
من إيران وكذلك سلع استهلاكية متنوعة وبلغ استهلاكية معمورة ومنتجات  
وسيلة وسوف تقدم إيران تسهيلات موردن بما يساوى ١٠٠ مليون دولار  
وذلك لتسهيل استيراد هذه السلع .

السياحة :

وانق الطرفان على تشجيع السياحة وتبادل الزيارات بين البلدين بما فى ذلك  
برقيات رحلات طيران منتظمة بين العاصمتين وسوف يجتمع ممثلو المنظمات  
المختصة فى كل من الدولتين فى القرب العاجل لمناقشة تفاصيل التعاون  
فى هذا المجال .

وسوف تعقد الدورة التالية للجنة المشتركة فى القاهرة فى عام ١٩٧٥  
تم فى طهران فى ٢٥ مايو ١٩٧٤ من أصلين متطابقين كل منهما باللغة  
الإنجليزية .

رئيس الوفد الإیرانى	رئيس الوفد المصرى
هوشنج أنصارى	د : عبد العزيز مجازى
بر الشؤون الاقتصادية والمالية	نائب أول رئيس الوزراء لجمهورية مصر العربية
حكومة إيران الملكية	

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٧١ لسنة ١٩٧٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وهل القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٢ في شأن الأوسمة والأنواط المدنية :

قرر :

مادة ١ - تمنح قلادة الجمهورية للسيد / محمد حسنى السيد مبارك نائب رئيس الجمهورية تقديراً لما أداه من خدمات جليلة للقوات المسلحة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ ربيع الآخر سنة ١٣٩٥ (٢١ أبريل سنة ١٩٧٥)

أنور السادات

## قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٤٥ لسنة ١٩٧٥

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية المقارنات للذئب،  
للتنفعة العامة أو التحسين :وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام  
الخاصة بنزع الملكية للخدمة العامة والاستيلاء على المقارنات :وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن التفويض  
في مباشرة بعض الاختصاصات :

قرر :

مادة ١ - يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إنشاء مخزن رئيسي لمهمات  
مشروع كهربية الريف بمدينة المتصورة محافظة الدقهلية .مادة ٢ - يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأراضي اللازمة لهذا  
المشروع بحوض الرزق رقم ٤١ من القطعة رقم ٣/١٣٠ والبالغ مساحتها  
ثلاثة و٤٠ قراريط وع أسهم والموضح بيانها وموقعها واسم ملاكها بالرسم  
والمذكرة المرفقين لهذا القرار .مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ  
نشره ما

صدر برئاسة مجلس الوزراء في أول صفر سنة ١٣٩٥ (١٢ فبراير سنة ١٩٧٥)

دكتور: عبد العزيز حجازى

صاحب السعادة السيد مانوشير نازلمى ، مدير إدارى - هيئة التنمية  
والتطوير الصناعى بإيران .صاحب السعادة السيد تاجى مورتزافى ، كبير مستشارين - هيئة التخطيط  
والميزانية بإيران .

السيد سعيد بين ، مدير عام القروض والتسييلات الأجنبية وزارة المالية .

السيد سيروس كيرماندج ، مدير عام الصناعات الوسيطة - وزارة  
الاقتصاد .

السيد عليزى أروزي ، مدير عام التعاون الاقتصادى وزارة الاقتصاد .

السيدة بارفين أمين ، مديرة جهاز التخطيط والميزانية بإيران .

السيد سيروس هونارى ، نائب مدير عام التجارة الخارجية وزارة  
الاقتصاد .السيد حسين ماسونى ، باحث اقتصادى - مكتب التعاون  
الاقتصادى - وزارة الاقتصاد .

## وزارة الخارجية

قرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٥ الصادر بتاريخ  
٢٥ يناير سنة ١٩٧٥ بشأن الموافقة على بروتوكول الدورة الأولى للجنة  
الوزارية المشتركة للتجارة والتعاون الاقتصادى بين حكومتى جمهورية مصر  
العربية وإيران والموقع فى طهران بتاريخ ٢٥/٥/١٩٧٤ ، وعلى تصديق  
السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٧٥ :

قرر :

مادة وحيدة - ينشر فى الجريدة الرسمية بروتوكول الدورة الأولى للجنة  
الوزارية المشتركة للتجارة والتعاون الاقتصادى بين حكومتى جمهورية  
مصر العربية وإيران والموقع فى طهران بتاريخ ٢٥/٥/١٩٧٤ ، ويعمل  
به اعتباراً من ٣ مارس سنة ١٩٧٥ ما

استماعيل فهمى